



مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

درین ایام فیض ضیاء و انوار افادت صاحب فضل علم مولانا محمد شبلی درام فیضیه مدرس

اسکات المعتد:

عل

انصات المقتد:

ایستاد محمد عبدالرحمن خان محمد روشن خان منظور زریں سیاه فقه مدینه در اسلام آباد مدرس

مطبعة دار الفکر کابل



فما يجده يوافق رضاه يأتي به وما يخالفه ياباه والآثمون يستعدون كانوا أسبين من لدنهم  
لا ينكرون هذه القضية بل يخصمون لها الرقاب يتطاولون لها النوى فقصية ان الواجب على  
الناس الاتيان بامر والانتباه بنبيه والنجى الى رضاه والفر من سخطه مما اتفق عليه يقولون هذه  
الناس بالقبول لكن لما لم يكن التفصيل جزئياته مما تهمل على الانظار وجلوة على النواظر بل هي خفية  
لا بصار ومخفية عن البصائر فاحتاجوا في فحص مراده الى ذرائع ووسائل وفي نفس طلبها  
ما هو وجبا لفسن الناس من يعرف عن الرسل وجلالهم ويلوذ في ذيلهم في قناتهم  
ان وفيهم في تحصيل الرضوان بعودة دأهم ونهم من انكر واستكبر فعارض دأهم وبارأهم  
فادلهم ولاداءهم محرم توفيق الاستعداد وادام في سلق سيرة اربهم كجاعة استفسفة الذين  
الحوار بقية انقياد نبي ولم يتعدوا ابدلاك الشرح الى سبيل مرضى اما الذين تلووا لسان سقا  
التحقيق وحسوا بايدي التوفيق كاسات الحق فقصوا بقص القبول وتقلدوا امر الرسول  
يرامته اخرجت للناس تلمعون بالعرف وتنون عن النكر وجلالهم اجالتهم قد انظر  
يق الحق لا بد لهم من قضية مسلمة معنى كل ما جارية الرسول حق لا يتوسع النكار لانه عليه السلام  
يه في تلقى الامور عن الحق فلهذا وشين ولا يجوز حول تبليغه الاحكام ومنه في القياس  
با على ان هذا ما جارية النبي عليه السلام وكل ما جارية النبي عليه السلام فهو من الله تعالى  
من الله تعالى ثم ان الناس في اخذ الحق وتلقى الصدق على مراتب فالرسل الكرام  
مسلومة واسلام في تلك القضايا بمحو من تخشيم الفكر فهم على مناظر الشهود وبراى  
مستهود واما من دونهم فيحمل ان يتسدى الابدالات ومن تخلف وجرى على رايه فقد  
ولته واما الملائكة وبنينا به واستسكون بفصل خطابه ففقتان الاولى المدركون مصحبة  
امعون بكلامه كصحة الذين بذلوا جهدهم في حمايته وماره وهايته رسمه واثاره ومن نزل

منزلة تم تقرب الحمد وقوة الفهم وجودة الاري وهم نقله الوسايط كانهم صاحبوا الرسول الكريم  
 وشافوا النبي المعصوم ولما كثرت الوقائع والعلامات في زمنهم حقيق بان ينبغي من كلام النبي  
 تعريحا وايداؤا وتلويا وقد ضمن المصحح وتوعدت المسالك وكانت هذه الثانية من الاولى في  
 جودة الاري واصابة الذهن في على محل فلا جرم اجتمعت المسائل عليهم من كل باب وهم به  
 الصحابة اقوى الناس عصمة من الارتياح والربل واوفاهم مشافها ونظرا بحيث لا يمكن  
 ان يحصى خطاهم الا من يخطو خطاهم ويمسكوا علامهم ويسري سراهم واما من سواهم فلا يصل  
 الى سرفقواهم الا بالذاتهم وهداهم ولذا ترى الناس ياتونهم من كل فج عميق ويرمونهم من  
 كل مرمى سحيق ومن دونهم اذا عرف مقداره لا يرضونه ولا يستأنسوا بهم وبما خذف طائفة  
 فان فعل فهو كبريى عضيك اس ينال بجزيرة طيبا اذ قايوا اسي الثانية <sup>بين يديهم</sup> هؤلاء  
 الذين لم يتيسر لهم ان يبلغوا مبلغ الاولى فنهاية سعائهم وغاية جهدهم في تحصيل مرضات  
 الله تعالى والاستئناس بسنة رسوله ان يفتشوا بالذين هم اقوى الائمة امنا من الخطار و  
 بجودة الاري اشغفهم للفظا فكانهم يسيرون لكل سؤل يعفون كل باء ولما كانوا مختلفين  
 في اجوبة المسائل ولا ينفذين من صدق احد نهما وكذب الاخرى فعلى المستجدي بهم  
 ان يختار ما رآه احدهم ويحري به فانه كالواسطة لكل بائنه من مسائل وحكام وتقول  
 هذا امرى موثلى ومجتهدى وكل مارمى موثلى ومجتهدى فهو يوافق مرضات الله فالكبرى  
 اكلمية لما سلم في مسألة لابر من تسليمها في كل باب فمنايه كمثل متحر في اصحراء الابدان تحري  
 بسمت وجهه على غيره فمادام الترجج باق لا بد له ان يجعلها سمت القبلة فنسبة الفة اشأ  
 الى الاولى كنسبة الاولى الى صاحب الشرع الا ان هناك الكبرى بقبينة وهناتنية لكنه  
 لما كان نهايتة مسعاة الثانية وغاية جهدهم والناس لم يوروا بما عدا طوقهم وبالمسبة بهم

فلما جرم تعيين لهم ان يتبينوا بما اقتبسوا من انوار الحجة بين وتقفوا انما هم فندبهم للناس بجميع وسيل  
 وسياهم وانشاءهم فحريت لهم ودليل فمن عيل برأيه واعرض عنهم بعينه وخيلانه فقد هام في اوهامه  
 واهواه بضلالة هواه **امّا المقصود** فهو انه لا يقرأ الموتى خلف الامام لان في البحيرة ولا  
 في السرية واحتج على ذلك الآية الكرمية واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فان  
 المطلوب امر ان الاستماع والانصات فيعمل بكل منهما والاول يخص بالبحيرة والثاني لافجري  
 على اطلاقه فوجب السكوت عند القراءة مطلقا كذا في فتح القدير والكنز وان قد بذلوا سعيهم في  
 فهم بناء الاحتجاج والى نذكر ما عرض لهم ثم نطلبه بما يكون مسكنا لكل من غاصم وحاج ونظير  
 ان هذا عذب فرات وهذا حجاج فقول انهم تفرقوا في وجه الاعتراض شيئا فذهب من ثبت  
 نزول الآية في الخطبة ونهمن من اختار ورودها في كلامهم في الصلوة مع ان سعيهم لا يكاد يجمع  
 الى طائل فان اجرة عموم اللفظ لا خصوص للمعنى وهذا على سبيل التزل والافتقار لفق العلماء  
 ومن يعتد به منهم على ان الآية وردت في الصلوة كما نقله البيهقي ويؤيد ما وردت بلا اجابة  
 قال علي بن طلحة عن ابن عباس قوله واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا في الصلوة المفروضة رواه  
 عماد بن كثير في تفسيره واترجم عبدة بن حميد والسبقي في القراءة عن ابي العباس ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى باصحابه فقرأوا بصحابة ففرزت هذه الآية فسكت القوم  
 وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الحديث المنشور ثم اعترضوا على وجه الاستدلال ان الآية  
 تعارض قوله تعالى فاقرأوا ما بين ايدي من القرآن واذا تعارضتا فطاهرا فلا يصلح الآية  
 للاحتجاج على الانصات **واجيب عنه** بان آية القراءة بعده ما نخص منه  
 البعض وهو المذكر في الركوع اجماعا حكمه فيما عدا المقتضى قلت الجواب قد ارضى  
 به محققا كحفيته كابن الهمام ومن يحد وحده ويرد عليه اما اول فلان آية القراءة

وانه لا يقرأ الموتى خلف الامام لان في البحيرة ولا في السرية

لا نسلم انها مختصة في حق المدرك في الركوع فان مكملها وجوب القراءة في اصله مطلقا  
 لا في كل ركعة منها والمدرك انها فات منه القراءة في الركعة التي ادرك ركوعها لا في سائر  
 الركعات فاذا اتى بالقراءة فيما بقي من الركعات فقد تيمم بامرها فقرأ و ما خص منه واثانها  
 فلانه ان سلم تخصيص آية القراءة بالمدرك في الركوع تكون الآية ظنية لما ثبت في الاصول  
 ان العام للخصوص منه لبعض تفسير ظنيا وعلى هذا التقدير اي كونها ظنية لا يفرض القراءة  
 على الامام والغد ايضا فان الثابت بالظن لا يتجاوز الوجوب ولا يثبت منه الغرضية  
 قطع ان كنفية قد مكملها بغرضية القراءة على الامام والغد منه لاسبذه الآية **فَالصَّوَابُ**  
 ان يقال ان حكم الآية وجوب القراءة في كل صلوة وقد تحققت في اصله التي قيمت  
 مع الامام من الامام ففقد الامام قراءة للمقتدى معنى ان القراءة فرض على المقتدى ولكن  
 طريقة الاداء ان يوديه الامام شيئا على ذلك الحديث الصحيح من صلى خلف الامام فقرأه الامام  
 لقراءة ومن اقوى شهادات المنكرين ان الانصات ترك الجهر والعرب تسمى تارك الجهر  
 مستقرا وان كان يقرأ في نفسه اذ لم يسمع احد قراءته فيجوز للمقتدى ان يقرأ سرا وهذا ما ارد  
 ابو ابي في البسيط على ان نقل الامام الرازي في تفسيره وتهدى الامام للجواب عنه نقلا  
 عن غير واحد من غير الاستماع غير الاستماع عبارة عن كونه بحيث يحيط بذلك الكلام المسموع على  
 وجه الكمال كما قال تعالى لموسى عليه السلام وَاَنَا اخُذْتُكَ فَاَسْتَمِعُ لِمَا رَجَى وَاذا  
 زاد لغيره ان الاشتغال بالقراءة مما يمنع من الاستماع علمنا ان الامر بالاستماع يغيبه  
 نفسه عن القراءة مطلقا وقد نقل ذلك الجواب بعض العلماء فانرضى به مع انه محل نظر  
 فان الغرض ان يقول ان اردت انه لا معنى للاستماع الا هذا فهو في حيز منع مع كونه مخالفا  
 لتفسير الجليل في الصريح ثم عت كذا في صغيت وفي اصرار الاستماع گوش داشتن

وصلته باللام قوله تعالى فَاَسْمِعُوا آلَهُ وَاَنْ ارادت ان الاستماع يستعمل في ذلك المعنى  
ايضاً كما يستعمل في سماع فلان في المقصود فان انهم يمنع ارادة ذلك المعنى واما في  
يدل على ارادة ذلك المعنى فالحق في الجواب ما نقول انه لا شك في ان الانصات  
حقيقة في اسكوت اى ترك القراءة مطلقاً قال الجوهري الانصات هو اسكوت وكذا  
اكثر كتب اللغاة المتداولة وقال عبد الله بن عبد الله بن مقبة بن مسعود بن شعراة الحماسية  
ان كنت لا تريد في هذا ما تعلم فمخ عن الجاهل في فاشن يكون في اذنه انصت فيك لسموئنا القابل  
وكفاك شأداً على ذلك قول ابن مسعود انصت فان اصله شغلنا كيفيك ذاك اللام  
رواه محمد بن الموطأ بن جبه واذ اقرر ان الانصات حقيقة في اسكوت فلما يغلو من ان يكون  
حقيقة في ترك الجهر ايضاً او مجاز فيه ان سلمنا ان العرب يسمى تارك الجهر منصتاً على قول  
الواحدي وان كان يستحق طلب السند على ذلك الاستعمال من كلام العرب العربا ففعل انصت  
وهو الظاهر عندي فان كتب اللغاة ليس في احد منها فيما علمنا ان الانصات هو ترك الجهر  
فان ثبت في بعض استعمالات العرب كونها بمعنى ترك الجهر فلعله من باب المجاز كما نعلم زلوا تارك  
الجهر منزلة المنصت وطلقوا عليه اسم المنصت مجازاً ويؤيده ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة  
والمجاز والمشتراك يحل على الحقيقة والمجاز فان الاشتراك خلاف الاصل كما تقر في الامور  
واذا كان الانصات مجازاً في ترك الجهر والمجاز لا يصار اليه الا بدليل يمنع ارادة المعنى الحقيقية  
فلا بد من دليل يدل على ارادة ذلك المعنى وان معناه الحقيقي لا يمكن اخذه في الآية داني  
لخص اقامة الدليل على ذلك وعلى الاول اى كون الانصات حقيقة في ترك الجهر ايضاً فاما  
ان يكون كالمعنى مراداً في الآية وهو باطل لما ثبت ان المشترك لا عموم له واما ان يكون  
مراداً احد المعنيين الحقيقيين فان كان اسكوت مراداً فذلك مذهبهم وان قصد ترك الجهر



الصلوة فرض مبنى أو كفاية فلو كان المأمور به فيها الامرين الاستماع والسكوت الاول في الجهر  
والثاني في السري لم ينزل من يقرأ القرآن عنده خارج صلوة سر كفاية  
او ميثاق وهو خلاف الاجماع بل انزع انتهى بعبارة قلت ظاهر النص انه يجب الاستماع والامتناع  
عند القراءة واما انه حكم محلل وليس تشديدا فثبت وهذا البعض اكتفى بكونه ظاهرا او خفيا لا يعلم  
ولو سلمنا فليقم دليل على ان العلة ليست الا كون القرآن منزلا لا بد من الاستماع به ولم لا يجوز ان يكون  
العلة التاديب مع كلام الله تعالى عند التلاوة سر او جهر او خفيا بغير زيادة الاستماع فلهذا  
والفكر وعدم ظهور علة سوى التاديب عند هذا البعض لا يستلزم ظهور عدم ما سألتم ان  
العلة التي فيها هذا البعض لا يجزى فيمن اقتدى في الجهر ولا يكفيه الاستماع مثلاً بعد من  
الامام فصل برفع حكم الانصات عن مثل ذلك المتقدي وما ادعى بالصلح هذا البعض في  
قوله عليه السلام واذا قرأوا فاضتوا فان حكم الانصات فيه عام لا يختص بالجهر وما هو واجب  
هذا الحديث فهو جوازي في تلك الآية ثم قال في علالة انه يلزم ان يقال بوجوب سكوت  
من يقرأ القرآن عنده خارج صلوة سر لا يكفي للنقص فان كذب التالي لم يبين بسببه  
واما قوله خلاف الاجماع بل انزع فلا بد من بيان الاجماع ومجرد الاستبعاد وعدم رتبة  
انقضاء بوجوب سكوت من يقرأ القرآن عنده خارج صلوة سر لا يفي لبيان الاتباع  
ولو ثبت فلعله لدفع الحجج واورده ايضا وقد قرر بعض العلماء بان الآية لا تدل على  
على وجوب الانصات حال قراءة الامام للاستماع لا على السكوت <sup>التي هي عليه</sup> مطلقا فيجوز ان  
الامام يمين القراءة والتكبير او يمين الفاتحة والسورة او يمين القراءة والركوع سكتة فقرأ  
المأموم في سكتات الامام في الجهرية الفاتحة ونحوه عن القراءة ليكون عالماً بالقرآن  
وانته جميعاً كما قالت به جماعة من الامة نعم لو دللت الآية على وجوب الانصات بكلمة

ثم عدم جواز القراءة خلف الإمام مطلقاً انتهى بعبارة قلت وكان  
 في وجه الإيراد أن الآية لا تدل على وجوب الانصات حال قراءة الإمام لاسيما  
 السكوت مطلقاً إلى آخر ما قرره ولكنه لما اشرب في قلبه أن الانصات ليس للاستماع  
 ولذا جواز القراءة للموتم في الصلوة السرية فإن السرية لا يمكن فيها استماع حتى يحجب الانصات  
 ويمنع القراءة زاد هذه العبارة أي للاستماع في الإيراد وانت تعلم أن هذا هو  
 منه فإن الآية فيها أمر بالاستماع والانصات فالاول يخص الجهرية والثاني لا كما قد مبينا  
 فيما مضى ثم اجاب عن البعض من الإيرادنا قائلين الإمام بان سكوت الإمام ما  
 ان نقول انه من الواجبات وليس من الواجبات والاول باطل بالاجماع والثاني  
 يقتضي ان يجوز له ان لا يسكت فبتقيد ان لا يسكت لو قرأ المأموم يلزم ان تحصل قراءة  
 المأموم مع قراءة الإمام وذلك يضي إلى ترك السماع وترك سكوت عند قراءة الإمام  
 وذلك على خلاف النص وايضاً فهذا السكوت ليس له حد محدود وسقط اختصاصه  
 بالسكوت مختلفة بالنقل وانخفضت فربما لا يمكن المأموم من إتمام الفاتحة في مقدار سكوت الإمام  
 وحسب تلمزم المحذور المنذور انتهى ثم قال بعيد ذلك والإيرادان الاولان واردان  
 على الشافعية وغيرهم قلت لا شك في انه من اراد ان الفاتحة يكن اداؤها بطريق  
 الوجوب في سكوت الإمام فقد غلط واما من رام ان يدل الخفية لا يوافق دعواهم  
 فانهم اوجبوا السكوت على الموتم مطلقاً والثابت من تسليم ان اسكوت يجب بالتقيد  
 حال القراءة والسكوت ليس فيها قراءة حتى يحجب الانصات له فاجاب الإمام لا يصلح فيها  
 والجواب القاطع لعروق الشبهة ان الثابت من الاحاديث سكوتان فان  
 اراد الموراد ان يجوز للإمام ان يسكت في غير تلك السكتين الثابتين من الحديث فانمنع

الجواز من ادعى الجواز فعليه الاثبات وان اراد ان الامام سكت كما ورد به الحديث  
 وليقرأ فيها المقصد في فنون السكتة الاولى اى بعد التكبير لان منع القراءة فيها فان شاء  
 الموتم قرأ فيها وعاد الافتتاح كما هو معمول عند الامية وليقرأ الفاتحة بقدر ما يريد من الاثبات  
 يجب على المقصد من زمان شروع القراءة لا قبلها واما السكتة الثانية فمى سببها لم تثبت  
 طولها بل قالوا انها كانت للتأمين قالوا الطيبى الاخذ ان السكتة الاولى للنشأ  
 والثانية للتأمين كذا فى شرح المشكوة القارى . قال فى حجة الله الباقية حديث الله  
 رواه صاحب السنن ليس يصح فى الاسكتة التى يفعلها الامام لقرارها المامون فان  
 الظاهر انها كانت للتلفظ بأمين عند من يربوا او سكتة لطيفة تميز آمين الفاتحة وآمين  
 السلام يشبهه غير القرآن بالقرآن عند من يجربها او سكتة لطيفة ليرد الى القارى نفسه انتهى بقوله  
 الحاجة فالقراءة للموتم فى مثل تلك السكتة ان جازنا فلا ضير فيه ثم نقول هذا كله على  
 طريقة المحثرين والافا السكتة الثانية مكرهة عندنا قال القارى فى شرح المشكوة او سكتة  
 الثانية عند الشافعى وحده كالسكتة الاولى ومكرهة عندنا بحقيقة واما التى انتهى بلفظ  
 واما السكتات الواقعة عند مقاطع الآسى او ما يتعلق بنفسه فمى ليست من السكتة فى معنى  
 ولا تقطع القراءة وبها لا يخفى على من عرف حقيقة الحركة وسكون فان الحركة تقع فى أثناء  
 ايضا سكناات وهى لا تقع فى الحركة أصلا تلك التى قال بعض العلماء حين انصف فى  
 ومهم ان الآية لا تدل على عدم جواز القراءة فى استراحة <sup>الدوامى عليه</sup> **عليك**  
 انه تغير على باطل فتذكر ما قدمناه وما شيد به سبحانه من الاستدلال وكشفت الغطاء  
 عن حقيقة الحال حان بنا ان نوجه الى الاحاديث الواردة فى هذا الباب ونخوض فى  
 الباطل بفصل الخطاب ولكنك ان ظننتك حديث مخالف لما القدينا عليك فلا

فان الامم من تقديم الكتاب على الاتحاد امرين مع ان الاتحاد مع تناقضه وان  
فيما يغفلنا عارضته قال المختار ان الآية المتحجج بها تخالف كثيرا من الاحاديث  
الصحيحة الدالة على لزوم قراءة النافذة للمتقدمي نجيحان بخلاف الآية بغير النافذة فمنها ما  
المرجع الذي رواه جميع من الائمة بطرق جيدة فافترج البخاري من طريق سفيان  
ابن عيينة عن الزهري عن محمود بن الرزح عن عباد قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب واخرجه مسلم بن احمد ومثناه بائكة  
فهو حديث صحيح لا يرتاب في ثبوته ومنها حديث ابى هريرة مرفوعا من صلى صلوة  
لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج خداج اخرجه مالك عن ابي عبد الرحمن بن  
يعقوب انه سمع ابا اساب ولى بشام بن زهرة يقول سمعت ابا هريرة يقول سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلوة احدث واخرجه النسائي  
قال خبرنا قتيبة عن مالك عن ابي عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن  
مسلم في صحيحه قال حدثنا يحيى بن ابراهيم بن خلفي قال اناسفان بن عيينة عن العلاء  
ابن عبد الرحمن عن ابيه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى  
صلوة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج ثلاثا فان قلت سفيان بن عيينة  
في نسخة قبل موته بسنتين في التقریب للنواوي وعلاء بن عبد الرحمن في كلامه قلت  
اما الجواب عن الاول فهو ان صاحب الصحيح رواه عنه قبل اختلاطه قال في تدريس الركوع  
ويقلب على الظن ان سائر شيوخ الائمة استتبعوا منه قبل ذلك العلاء بن عبد الرحمن  
موفق محتج به وقد بسط الكتاب في غير العلماء فاجاد ونحن لا نطول البيان بذكره وروا  
ابوداؤد في نسخة قال حدثنا ابي داود في مالك عن العلاء بن عبد الرحمن انه سمع ابا اساب



سى كين الشار عليه وقال الحميدى عن بن عيينة حدثنا موسى بن ابى مائنة  
 وكان من قال اسحق بن منصور عن بن معين ثقة وقال محمد بن حميد عن جرير  
 كنت اذا سمعت موسى ذكرت الله تعالى لرويته انتهى وعبد الله بن شداد من كبار الثقات  
 وثقاتهم كذا فى العيني وقال الحافظ فى تهذيب التهذيب روى عن ابيه وعمر وعلي وطلحة  
 ومعاذ والعباس وابن مسعود انتهى فم ذكر سببه ذلك قال العجلي والخطيب هون كبار الثقات  
 وثقاتهم وقال ابو زرعة والنسائى ثقة انتهى بقدر الحاجة واحد يث رواه ابن ابى شيبة  
 فى مصنفه قال حدثنا مالك بن اسمعيل عن الحسن بن صالح عن ابى الزبير عن بابر رفعه قال  
 على بن عثمان الماردينى فى الجوهر النقى بعد ذكر الاسناد المذکور وهذا سند صحيح وكذا رواه  
 ابو نعيم عن الحسن بن صالح عن ابى الزبير ولم يذكر كجعفى كذا فى اطراف المزمى وتوفى ابو الزبير  
 سنة ثمان وعشرين ومائة ذكره الترمذى وعمر بن على والحسن بن صالح ولد سنة مائة و  
 توفى سنة سبع وستين ومائة وسامع من ابى الزبير مكنى ومذموب بجهور ان امكن لقاءه  
 لشخص وروى عنه فرواية محمولة على الاتصال فحيل على ان الحسن سمع عن ابى الزبير مرة  
 بلا واسطة ومرة اخرى بواسطة كجعفى وليس انتهى ما فى الجوهر النقى قلت واما البحث  
 عن الرواة فمالك بن اسمعيل التميمى ابو غسان الكوفى سبط حماد بن ابى سليمان ثقة  
 متقن صحيح الكتاب عابره كذا فى التقريب وقال فى تهذيب التهذيب عن ابن معين  
 قال هو اجد كتابا من ابى نعيم وقال يعقوب بن شيبة ثقة صحيح الكتاب وكان من  
 العابرين وقال مرة كان ثقة متقنا وقال ابو داود وكان صحيح الكتاب جسيه الاخذ  
 وقال النسائى ثقة وذكره ابن حبان فى الثقات وقال ابن شاذان فى الثقات قال  
 عثمان بن ابى شيبة ابو غسان صدوق ثبت متقن امام من الائمة انتهى قلت

فاذن لا يقيح فيه ما قال الذهبي في الميزان على ما نقله في التهذيب فقال ذكره  
 ابن عدي واعترف بصدقه وعدالة لكن ساق قول الثوري كان حسينا يعني بن  
 ابن صالح على عبادته وسواد مذهب انتهى فان هذا القدر من الحجج وان سلم فلا يقيح في  
 الاحتجاج به وحسن بن صالح ثقة نقيه عابد رمى بالتشيع من السابقة كذا في التقریب قال  
 في التهذيب قال ابن سعد كان ناسكا عابدا فقيها حجة صحيح الحديث كثيرة وكان متشيعا  
 قال الدارقطني ثقة عابد وقال ابو غسان مالك بن اسمعيل النهدي عجب لا قوام  
 قدموا سفیان الثوري على الحسن انتهى واما ابو الزبير فهو محمد بن مسلم الاسدي المكي قال  
 صدوق وقال ابن معين ثقة وقال احمد لاباس به وقال ابو عمر وثقة حافظ متقن  
 روى عنه مالك والسفیانان والليث وابن جرير وجماعة من الائمة ولا يلتفت الى  
 قول شعبة فيه كذا في الزرقاني على الموتى وقال الساجي صدوق حجة في الاحكام قد  
 روى عنه اهل النقل وقبلوه وحجة ابيه قال ولغني عن يحيى بن معين انه قال يتحلف  
 شعبة بالزبير المكي من الركن والمقام انك سمعت هذه الاحاديث من جابر فقال وثقة  
 اني سمعنا من جابر يقول انما ناكذا في تهذيب التهذيب قلت وهو من رجال مسلم  
 قال النووي في مقدمته لمسلم فاذا كان الحديث رخصة فكيف ثقات غير ان فيه ابا الزبير  
 المكي او سهل بن ابي صالح او العلماء بن عبد الرحمن او حماد بن مسلمة قالوا فيه هذا حديث  
 صحيح على شرط مسلم انتهى بقدر الحاجة ووجه المعارضة بين الاحاديث المقدمة المنجسة  
 لقراءة الفاتحة على الموتى وبين هذا الحديث اى حديث الكفاية ان حديث الكفاية يدل  
 على عدم وجوب قراءة الفاتحة للمقتدى والاحاديث المقدمة تدل على عدم صحة بصلوة  
 لكل من لم يقرأ بفاتحة الكتاب حتى المقتدى فيعتارضان قال بعض العلماء والاحاديث

الموجبة لقراءة الفاتحة كغيرها لا تدل على كون ذلك مأموراً فليكن ان تخصص بغير الفاتحة  
 كما ذهب اليه جابر بن عبد الله مع اسكان حملها على ما لا يثبت للزوم انتهى وهذا  
 القول مفضل الى المحجب فان لفظة من عام صرح به اهل الاصول والعام يتناول  
 بالقطع لما هو متحقق فيقول: هذا البعض منها لا يدل على كون ذلك مأموراً مني على عدم  
 فهمه حقيقة لهم وان اراد انه لا يدل تصريحاً بينا على وجوب الفاتحة للمقتدى فكذلك  
 حديث جابر ونحوه لا يدل على اجزاء لقراءة الامام الفاتحة للمقتدى بالتصريح بسبب  
 تخصيص حديث عبادة بغير المقتدى ليس بارجح من تخصيص حديث جابر بغير الفاتحة  
 وانا نقول مع اسكان حملها على ما لا يثبت للزوم فندرس مكان بعيد كيف انما هو  
 الحديث ان اصلوه لا تصح بغير الفاتحة وظاهر ان ما لا تصح اصلوه الا به فهو لازم في اصلوه  
 البته ومنها حديث الانصات رواه جمع من اللامة فاخرجه ابو داود في مسنده  
 من طريق ابي خالد عن بن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به الحديث وزاد فيه فانما  
 قرأ فاضتوا قال ابو داود وهذه الزيادة واذا قرأ فاضتوا ليست بمحفوظة الواهم  
 عندنا من ابي خالد واخرجه النسائي قال خبرنا البخاري وبن سعد الترمذي عن  
 ابو خالد الى اخره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا  
 كبر فكبروا واذا قرأ فاضتوا واخرج ايضا قال اخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك عن  
 محمد بن سعد الانصاري قال حدثني محمد بن عجلان بذلك السند والمتن فان قلت  
 هذه الزيادة هي واذا قرأ فاضتوا الا يصح الاحتجاج به قال النووي في شرح صحيح مسلم  
 اعلم ان هذه الزيادة ما اختلف المحققون في صحته فردى بسبق في اسنن الكبرى عن ابي داود

ان هذه اللفظة ليست بمحفوظة وكذلك رواه عن يحيى بن معين وابي حاتم الرازي و  
 الدارقطني واما حافظ النيسابوري شيخ الحاكم ابى عبد الله قال له يتي قال ابو علي حافظ  
 هذه اللفظة غير محفوظة قد خالف سليمان التيمي فيها جميع اصحاب قتادة انتهى وقال له يتي  
 في الحسن الكبرى وكذلك رواه ابو خالد الاحمر عن ابن عجلان وهو وهم من ابن عجلان  
 قلت الكلام يدور على امرين الاول ان الزيادة وهم من ابى خالد او تحليط من  
 ابن عجلان واثني ان سليمان التيمي خالف فيها جميع اصحاب قتادة فالجواب  
 عن الاول ان ابى خالد ثقة حجة قال في الجوهري النقي و ابو خالد ثقة اخرج له الجماعة وقال  
 اسحق بن ابراهيم سالت وكيعا عنه فقال و ابو خالد من سيال عنه وقال ابو هشام  
 الرفاعي ثنا ابو خالد الاحمر الثقة الامين انتهى وقال في تهذيب التهذيب قال ابن الجبلي  
 مريم عن ابن معين ثقة وكذلك قال علي بن المديني وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث  
 وذكره ابن حبان في الثقات وقال المعلى ثقة ثبت انتهى وقد ثبت ان زيادة ثقة  
 مقبولة قال النووي زيادات الثقة مقبولة مطلقا عند الجاهليين من اهل الحديث  
 والفقهاء والاصول انتهى وقال في الجوهري النقي وبهذا يظهر ان الوهم ليس من  
 ابى خالد كما زعم ابو داود وقد ذكر المنذري في مختصره كلاما بلي ولود ورواية عليه  
 ما قلنا انتهى وكذلك محمد بن عجلان المديني حجة قال في التهذيب قال ابو زرعة  
 ابن عجلان من الثقات وقال ابو حاتم والنسائي ثقة وقال المعلى مدني ثقة  
 وقال اساجي هو من اهل الصدوق وقال ابن عيينة كان ثقة عانا وقال له ور  
 عن ابن معين ثقة انتهى وقال في الجوهري النقي ابن عجلان وثقة المعلى وفي الكمال  
 لعبد الغني ثقة كثير الحديث وذكره الدارقطني ان اخرج له مسلم اخرج له في صحيحه فنهى الكماثر في

ثقة وقد تابعه طليها خارجة بن مصعب ويحيى بن العلاء كما ذكره السهيق انتهى والجواب  
من الثاني ان ساليمن التميمي ما خالف جميع اصحاب قتادة قال في الجوهري النقي وقد  
تابعه على روايته سعيد بن ابى عروبة وعمر بن عامر فرواه عن قتادة كذلك خمسة  
البيهقي من حديث سالم بن نوح عنهما فبطل قول ابى على خالف اصحاب قتادة كهم نسي  
وان سلم فسلين التميمي ثقة حجة والزيادة منه مقبولة قال في الجوهري النقي والتميمي طليل  
المقدار قال شعبه ما رايت اصدق منه ثم نقول الحديث صحيح مسلم صاحب الصحيح حيث  
قال هو صحيح عندي وصححه ابن حزم ايضا واحمد بن حنبل لا امام ايضا قال في الجوهري النقي  
فلنا وابن حزم صحيح حديث ابن مجلان وذكر ابو عمر في التمهيد بسند عن ابن حنبل انه  
صحيح احدثين يعني حديث ابى موسى وحديث ابى هريرة هذا انتهى وايضا صحيح بن خزيمة  
قال في البناءة وصح ابن خزيمة حديث ابن مجلان المذكور فيه تلك الزيادة انتهى  
واما وجه المعارضة بين الاحاديث الموجبة لقرارة الفاتحة خلف الامام وبين هذا  
الحديث فلان الظاهر من حديث الانصاف ان المتقدم ممنوع عن القرارة مطلقا  
حين قرارة الامام والظاهر من الاحاديث المتقدمة ان المتقدم يجب عليه قرارة  
الفاتحة وهل هذا الا التعارض السمين قال بعض العلماء وبعد التليد التي الذي  
ينظر بالنظر الدقيق وبقيل اصحاب التحقيق هو ان الاحاديث التي استدل بها اصحابنا ليس  
فيها حديث يدل على انهي عن قرارة الفاتحة خلف الامام خصوصا حتى يراضى الاتحاد  
الواردة في قرارة خلف الامام خصوصا في دفع ذلك بالجمع او الترجيح او التساقط  
او المنع بل هي متنوعة الى انواع ثلثة فمنها ما يدل على وجوب الانصات عند القرارة  
كالحديث الاول وهو ان كان بظاهر لفظه وعمومه يدل على الانصات مطلقا لكن

النظر الدقيق يحكم بأنه منسوخ من القراءة مع قراءة الامام في الجهرية بحيث يخل بالاستماع والنية  
 ولا يدل على وجوبه في الجهرية ان السكوت والاعلى وجوب في السر وكذا الآية القرآنية  
 وكذلك الحديث الثاني والثالث والرابع وانبات وجوب السكوت مطلقاً من  
 هذه الاحاديث وكذا من الآية وان قال به جمع من اصحابنا عند النزاع لكنه  
 لا يخفى من تخلف بعضهم انتهى وقال هذا القائل بعد ذكر الوجه الخامس من الجواب  
 للتعقيد وفيه ان ليس هناك حديث ينص على النهي عن قراءة الفاتحة خصوصاً حتى  
 يعارض به حديث قرائتها خصوصاً بل منها ما هي واردة بالنهي مطلقاً وليس كذلك  
 فهذا فيكون مرجوحاً ومنها ما هي واردة لافادة كفاية قراءة الامام فلما يعارضه  
 حديث عبادة اذا حل على اجازة القراءة خلف الامام انتهى قلت وفيه ما اولاً  
 فاما لا نسلم ان يشترط في التعارض كون الشيء بخصوص الفاتحة بل اذا كانت العمى  
 واردة لمطلق القراءة تكون للفاتحة ايضاً وان شئت زيادة تفصيل فاستمع لما نقول  
 لا شك ان مفهوم حديث المنع ان كل قراءة ممنوعة خلف الامام ومفهوم الاحاديث  
 المتقدمة ان بعض القراءة اي قراءة الفاتحة ليست بممنوعة بل هي واجبة بل تظن  
 ان لا تعارض بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية فنقول هذا البعض ليس فيها  
 حديث يدل على النهي عن قراءة الفاتحة خصوصاً حتى يعارض به الاحاديث الواردة  
 في قرائتها خلف الامام خصوصاً لا يرجع الى طائل فقد بينا ان الدلالة على النهي  
 عن قراءة الفاتحة خصوصاً لا يشترط في التعارض بل يكفي فيه كون الحديث دالاً على  
 النهي عن مطلق القراءة والتعجب كل التعجب ان هذا البعض قال بنية ذلك ونسأ  
 ما يدل على كفاية قراءة الامام للمقتضى وان لم يقرأ للمقتضى صححت سلامة بقراءة آية

كما حديث الثامن والحادى عشر والثالث عشر فيمكن ان يعارض ما صح منه باطلاقه  
 الاحاديث الواردة في ايجاب قراءة الفاتحة خلف الامام بمجموعها او خصوصها ونحوها  
 طريق الجمع بينهما انتهى ووجه الجمع بان هذا البعض قد اعترف بان حديث الكفاية بطلان  
 يعارض الاحاديث الواردة في خصوص الفاتحة ولم يشترط كون الحديث دالاً على كفاية  
 الفاتحة خصوصاً وامّا ثانياً فان تخصيص هذا القائل حديث الانصات والآية  
 القرآنية بالصلوة السرية وتقييده بقراءة المقتدى بكونه مخالفاً في التبرؤ والاستماع في صلوة  
 الجهرية تخصيص بلا دليل ولا ادري كيف يجزئ هذا القائل تخصيص عموم الحديث والآية  
 من غير حجة بنية مجردي من عند نفسه ولا ادري بل يقدم هذا القائل فمه على فهم بعضنا  
 حيث يقول ان حديث المنازعة ايضا لا يدل على وجوب الانصات في الجهرية  
 السكيات فان اصحابه تركوا القراءة مطلقاً في الجهرية وامّا ثالثاً فلان قوله بل  
 ما هي واردة بالنسبة مطلقاً وليس منه بذلك فيكون مرجوحاً انتهى ليس الا من قلته  
 اعتناء بالاحاديث فان حديث الانصات والتنازع مرويّتان في الصحيحين  
 الاحتجاج بهما ومفهومهما النسبة عن القراءة صريحاً وامّا رابعاً فلان قوله ومنها هي  
 واردة لافادة كفاية قراءة الامام فلا يعارضه حديث عبادة اذا حل على اجازة  
 القراءة خلف الامام انتهى خرق للاجماع فان حل حديث عبادة على اجازة القراءة  
 من غير تاركه ووجوب حل غير مرضى وضمنها حديث المنازعة اخرجه مالك  
 عن ابن شهاب الزهري عن ابي كريمة اللبني عن ابي هريرة ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم انصرف من صلوة جهر فيها بالقراءة فقال بل قرا معي منكم من هه  
 فقال رجل انما يا رسول الله فقال اني اقول مالي انازع القرآن فاستنيت اناس

عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر من الصلوة حين سمعوا ذلك أنزجه  
 أبو داود والنسائي من طريق مالك وأخرجه الترمذي من طريق مالك وقال مسند  
 حديث حسن وأخرجه ابن ماجه من طريق سفیان بن عيينة عن الزهري عن ابن أبي عمير  
 عن أبي هريرة يقول صلى الله عليه وسلم صلوة نطق بها الصبح فقال بل قرأتم من  
 الله فقال بل أنا يا رسول الله فقال اني اقول مالي انا نزع القرآن واما وجبه  
 التعارض فهو ان الاحاديث المتقدمه تدل على وجوب قراءة الفاتحة في السرا والنجوى  
 وحديث ابن مسعود يدل على انني عن مطلق القراءة في النجوى وبل هذا التعارض  
**يقول** العبد الخاطي الجاني المشبلي الأعظمي انما في عندي ان مفهوم هذا  
 الحديث منع القراءة في السرية ايضا قال ابو الوليد الباجي ومضى سنا وعظم له  
 ان لا يفرده وبالقرارة ويقرؤه من التنازع بمعنى التجاذب كذا في الزرقاني  
 للموطا وقال في غرائب الحديث صلى الله عليه وسلم فلما سلم من صلوة قال  
 مالي انا نزع القرآن اى اجازبه وذلك ان بعض المأمومين قرأ خلفه استنقه و  
 هذا يدل على ان التنازع واقع ايضا اذا اسر الامام وقرأ المومنون خلفه ولو ساء  
 كيف لا ويصدق على المتقدمين انه لا يفرده الامام في القراءة بل يقرأ معه  
 وهذا هو معنى التنازع وملك تقول لو كان مفهوم الحديث المنع في السرية لكانوا  
 تركوا القراءة في السرية ايضا فانهم ائق بفهم كلام الرسول صلى الله عليه وسلم  
 فنقول ليس في الحديث ما يدل على انهم تركوا القراءة في السرية بل فيه بيان  
 تركهم القراءة في الصلوة بالنجوى واما السرية فمسكوت عنها اذا ظهر لك ان الاحاديث  
 الموجبة لقراءة الفاتحة خلف الامام تعارضها الاحاديث اخرى وليس لاحد منها منزلة على الآخر

ملح واحد من الاحتجاج فضلاً عن ان يخص به الآية وتقول ان شئت سبيل الجمع  
 بين الاحاديث فاعلم ان حديث عبادة المتقدم من غير ذكر الجملة الاستثنائية  
 فيما وحديث ابى هريرة مضموم لان سطر الامام والفذ قال الترمذى في جامعه  
 واما احمد بن حنبل فقال معنى قول النبى صلى الله عليه وسلم لاصلوة لمن لم يقم  
 بفاتحة الكتاب اذا كان وحده واجمع بحديث جابر بن عبد الله حيث قال من صلى  
 ركعة لم يقم فيها بام القرآن فلم يصح الا ان يكون وراى الامام قال احمد فذا راجل  
 من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم تاول قول النبى صلى الله عليه وسلم لاصلوة  
 لمن يقم بفاتحة الكتاب ان هذا اذا كان وحده انتهى ولعلك تقول بل  
 نترك الاحاديث الموجبة لقراءة الفاتحة على عمومها ونناول الاحاديث التى تعاضها  
 كحديث الانصات والمنازعة وامثالها قلت فحينئذ يلزم مخالفة الآية القرآنية فتذكر  
 ما قدمنا واما حديث عبادة التى وقع فيها الجملة الاستثنائية فهو ضعيف لا يصلح  
 المعارضة حتى نحتاج الى التوفيق بينها وبين الاحاديث الماضية فانما رويت من  
 عديدة ولا يخلو واحد منها من الضعف فاما الطريقة التى فيه محمد بن اسحق فلان ابن اسحق  
 ضعيف وقد اطال بعض العلماء بتوثيق محمد بن اسحق بن سيارنا قلنا عن عيون الاثر  
 ونحن نقول اذا وقع اختلاف <sup>المؤلفين</sup> فى تعديل احد وجوه فان صدراهم مبيهاً  
 من عارف بالاسباب فلا شك ان الجمع يقدم على التعديل ولو كان التعديل  
 من عارف بالاسباب الجمع والتعديل قال الحافظان حجر فى شرح نخبه الفكر والجمع  
 مقدم على التعديل واطلق ذلك جماعة ولكن محله ان صدراهم من عارف بالاسباب  
 لانه ان كان غير مفسر لم يقم فحينئذ ثبت عدالة وان صدر من غير عارف بالاسباب

لم يعتبر به ايضا انتهى و سره ان المعدل العارف بالاسباب يكن ان لا اطلاع على الجرح  
واما الجرح فاذا صدق بيننا من عارف باسبابه فلا يكون في غالب الاوقات الابعس  
الاطلاع على وجه الجرح فنقول قد صدق الجرح بيننا من العارف بالاسباب في محمد بن  
اسحاق فقال يحيى القطان اشبه ان محمد بن اسحق كذاب كذا في ميزان الاعتدال  
للذهبي وقال سليمان التيمي كذاب كمان عيون الاثر فيقدم هذا الجرح على التعديل و  
ان صدق التعديل من عارفي الاسباب وكيف نفهم ان اشبال يحيى بن القطان يضمن  
التيمي قد تسا لبا و بل هذا الاطن السوء بالثقاة و ما في عيون الاثر و ما ترك يحيى القطان  
حديثه فقد ذكرنا السبب في ذلك و تكذيبه اياه و روايته من و سب بن خالد عن مالك  
عن هشام فهو و من فوته في هذا الاسناد تبع له شام انتهى فلا يجدر نفعاً فان حكم  
بان سبب تكذيبه ليس المار و اية من و سب بن خالد عن مالك عن هشام ظم من  
ابن سيد الناس و تخيل ان يكون سببه غير ذلك فان يحيى لم يبين ان سبب تكذيبه  
ذلك بل المذكور في الرواية ان و سب بن خالد اخبر يحيى القطان بتكذيب ابن اسحق  
فاستفسره القطان حتى جرت التكذيب الى هشام ليس فيه ان يحيى كذبه لاجل تكذيب سبب  
ابن خالد اياه و اما الطريقة التي فيه نافع بن محمود فلان نافعاً مجبول قال ابن عبد البر كما  
تندب التندب و قال في الجوهري النقي قال ابن عبد البر مجبول و قال الطحاوي  
لا يعرف انتهى و اما الطريقة التي روى فيها كمحول عن عبادة فلان كمحول لم يسمع من عبادة  
قال يخط في تندب التندب قال ابو بكر البزار روى كمحول عن جماعة من اصحابه  
عن عبادة و ابى الدر و ا و خذيفة و ابى هريرة و جابر و لم يسمع منهم انتهى و قال فيه  
ايضا قال الترمذي سمع كمحول من وائل و ابى بنده و يقال انه لم يسمع من واحد







